المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي

المدرس الدكتورة
سناء كاظم كاطع(*)

المقدمة

احتلت الحركة الإسلامية الجزائرية مكان الصدارة والأولوية من حيث الأهمية والتأثير على الساحة السياسية ، وتحديداً منذ عام ١٩٨٨م، على أثر الانتفاضة الشعبية التي رافقها تمرد مسلح عنيف، اضطرت معه السلطة الحاكمة آنذاك لانهاء احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للحكم ، لتطوي بذلك صفحة من صفحات التاريخ الجزائري المحتكر من جانب نظام الحزب الواحد، ولتفتح صفحة جديدة على اشراقة المستقبل بالتوجه نحو التعددية السياسية، أمام ضغط الشارع الجزائري الناقم بكل تياراته وعناصره وفئاته ، من جراء فساد ادارة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، وسوء استخدامه للسلطة من جهة، فضلاً عن التحولات العالمية التي شهدها العالم من خلال توجهات النظام العالمي الجديد من جهة اخرى. بل بلغت الحركة الإسلامية الجزائرية أوج قوتها على أثر الانتخابات البلدية لعام ١٩٩١م، والتي فازت فيها على حزب الحكومة في انتخابات حرة وللمرة الأولى، فلم يبق ما بين تحول الجزائر الى دولة اسلامية شئ.. لولا ما حدث من قلب الامور على عقبها ، لتنهي التعددية وجودها في الجزائر قبل بدئها ،وليتحول المسار الديمقراطي الى مسار للعنف السياسي الذي طال كل مفاصل وفئات المجتمع الجزائري.

فما الأسباب التي أدت الى ممارسة العنف من جانب الحركة الإسلامية التي آمنت بالديمقراطية بمجرد قبول ممارستها ، لتحقق كل ذلك الفوز الذي تم ألغاؤه من جانب النظام السياسي؟ لابد من وجود مبادئ وعقيدة وفكرة راسخة جعلتها تخطو خطوات العنف، لتدخل البلاد في متاهاته التي لا آخر لها؟ الأمر الذي دفعنا الى أن نركز على الأساس والمنطلق الفكري الذي استندت اليه الحركة الإسلامية عموما لتمارس دورها السياسي في الجزائر ولتمارس كل الوسائل المتاحة لها للدفاع عن حقها في ممارسة ذلك؟ ثم كيف تشكلت علاقتها مع النظام السياسي ، فهل كانت على خط واحد من التقاطع معه على مدى كل المراحل التي مرت بها ، أم اختلف اسلوب التعامل من مرحلة لأخرى ؟

على اساس ذلك ، صبت دراستنا على تحليل موضوعة الحركة الإسلامية في الجزائر من خلال نظرة تحليلة على الأحداث، منطلقين أولا من تركيبة هذه الحركة فكرياً، ثم منطلقاتها وتنظيماتها الأساسية،

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

لندخل في صلب العلاقة ما بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الذي حال دون وصولها الى سدة الحكم في الجزئر.

المبحث الأول :- المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية

ما يقصد بالمنطلق الفكري ،هو الأساس الذي يبنى عليه الفكر ليكّون فيما بعد توجهاً يلقي بتأثيراته على الواقع المعاش، وقد تتعدد المنطلقات والأسس الفكرية لتبرز في جوانب مختلفة كالاجتماع والتاريخ والدين والسياسة، لنكون امام فكر اجتماعي، فكر تاريخي، فكر ديني، وفكر سياسي. وعلى الأكثر نحن بصدد تحديد المنطلقات الفكرية في جانبها السياسي وأن اختلطت بالدين لتفرز كتل وتنظيمات وحركات ذات طابع اسلامي سياسي.

وإذ نركز على المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية ، لابد من التطرق الى الإطار الفكري العام الذي أحدثه تاريخ الجزائر السياسي بعده الوعاء الذي أطلق الأرهاصات الفكرية عبر مراحل تطور الجزائر السياسي ، فكما هو معروف ، أن الجزائر واحدة من دول منطقة المغرب العربي التي خضعت للفتح الأسلامي عام ٦٤٧م ثم للفتح العثماني بعد عام ١٥١٦م ما عدا (الدولة المغربية) لتتعرض من بعد ذلك جميع دولها للغزو الفرنسي الذي دخل الجزائر عام ١٨٣٠م . ولسنا هنا بصدد تناول الموضوع من الناحية التاريخية بقدر ما هو محاولة لإبراز تأثير الأحداث التاريخية على رسم الأطار والأساس الفكري للحركة الإسلامية الجزائرية عموماً.

عدت الآثار الفكرية التي أحدثها الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ عام ١٨٣٠م الحلقات الأولى في سلسلة طويلة من البنى الفكرية التي تشكلت بعد الاستقلال وما تلاها ، فالأستعمار سعى لإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي بالكامل من خلال محاربة المؤسسات الإسلامية كالقضاء الشرعي والتعليم الديني مع خلق طبقة اسلامية رسمية مدعومة من السلطة للأشراف على العبادة في المساجد .[١]

وممكن القول بعبارة أخرى ، أن الاستعمار كان قد فرض توجه غربي الطابع على جميع مناطق الجزائر ، قابله عدم غياب التوجه الفكري الإسلامي خلال تلك المرحلة بل برز ليلعب دوراً أساسياً في إشعال الثورة الجزائرية المسلحة عام ١٩٥٤م التي جسدت حركة المقاومة منذ عام ١٨٨١م ، وهذا يوضح لنا مديات التاثير الإسلامي ودوره في وضع المشهد السياسي الجزائري حتى بعد استقلالها عام ١٩٦٢م .

وانطلاقاً من إنقسام الحركة الإسلامية في الجزائر الى عددٍ من التنظيمات المتباينة (التي سنتطرق اليها بشئ من التفصيل في المبحث الثاني) فقد تميزت بتعدد المرجعيات الفكرية ، أبتداءً بالفكر السلفي من أبن تيمية الى محمد بن عبد الوهاب ، والفكر الاصلاحي لمدرسة الأفغاني وعبدة وتلاميذهما المتمثل بـ(مدرسة أبن باديس في الجزائر)، الى جانب فكر الجماعات الإسلامية المستمد من مدارس شتى كمدرسة

[١] – **ابراهيم محمد آدم ، الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة ، سلسلة دراسات أفريقية ،ص ص١-٢.**

www.islam on line.com

البنا، مدرسة المودودي، مدرسة قطب وتفرعاتها، مع هيمنة الفكر السلفي والأخواني على الساحة الجزائرية عموماً.[٢]

ولنقف قليلاً عند ماهية هذه المرجعيات الفكرية المتعددة للتعرف على تأثيراتها بالنسبة للحركة الإسلامية ومنطلقاتها السياسية. فترسخ الفكر السلفي كمنطلق ومرجع اساسي للحركة الإسلامية يجعلنا نتوغل في طرح هذا الفكر ومدى تأثيره؟

في حقيقة الأمر، تنطلق السلفية كما يصفها أهل السنة من مذهب السلف أي مذهب الصحابة والتابعين والتي أرسى أسس فكرها، ابن تيمية، من خلال التأكيد على المبادئ الخالصة للأسلام من قرآن وأحاديث نبوية، إذ أقتضى منهج تأصيل الأسلام عند ابن تيمية التدقيق في التراث السني السلفي من الحديث كاتباع ما جاء في الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم) وما جاء في المذاهب الفقهية لمالك والحنبلي والشافعي.[٣] أن ما خلفه ابن تيمية في مجمل التراث السلفي السني ترك تأثيره في الجزيرة العربية على محمد بن عبد الوهاب المؤسس للحركة الوهابية الذي تحول معه الفكر السلفي الى عقيدة وحركة سياسية لم تقف آثارها عند حدود الجزيرة العربية بل تعدتها الى كثير من الأقطار الإسلامية وهكذا مع منتصف القرن التاسع عشر تحول الإسلام السني الذي تأصل مع بن تيمية الى قوة سياسية مع بن عبد الوهاب وأداة للأصلاح مع محمد عبدة الداعية الإصلاحي للتحرر من ربقة التخلف والسير في ركاب المدنية الحديثة الداخلة الى المدن الإسلامية مع عصر تنامت فيه بقوة التدخلات الأستعمارية في شؤون الأقطار الإسلامية بفعل عصر الأستعمار.

وفي بيئة محمد عبدة الفكرية ظهر محمد رشيد رضا، وعلى هدى منهجه الإصلاحي سار متفقاً حيناً ومختلفاً حيناً آخر ليرسي مكونات ما اصطلح عليه بـ(الإسلام السياسي) الذي جعل من الإسلام ركيزة للعمل السياسي وللمواقف السياسية، فنظّر الى القضايا الناشئة بتأثير التنافس الإستعماري الأوربي في غرة القرن العشرين على اقطار الشرق الإسلامية واضعاً خطاً سلفياً اسلامياً، فالتفكير الأجتماعي السياسي عند رضا يصب في بلورة نظرية اسلامية تقف بوجه المد الأوربي على مستوى الفكر لا الأخذ من الأوربيين أي أنه كان يميل الى الدعوة نحو تجديد الدولة العربية الواحدة. وهكذا أثر رضا مع عبدة والأفغاني فكرياً على الحركات الدينية التي ظهرت مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين مع حسن البنا الذي سيطلق تنظيم الاخوان المسلمين.[٤]

---

[٢] – **جابر حبيب جابر ، مستقبل الأسلام السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ،ع ٢٠ ،كانون الثاني ،٢٠٠٠، ص٩٨-٩٩.**

[٣] – **حسين سعد ، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٢)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،ص٨٨.**

[٤] – **المصدر السابق ، ص١٠٤.**

ان تتبع الحركات الإسلامية يطرح ضرورة الأحاطة بتصوراتها أي بالمنهج المعتمد لدى قاداتها وأفرادها في صياغة بناءاتها الفكرية . فما الطريق الذي أتبعه غالبية المنتمين الى الحركة الإسلامية الجزائرية ليشكل خطاً فكرياً أثر على سلوكياتها ونظرتها الى المجتمع والدولة والنظام السياسي؟.

تبع قسم كبير من أفراد الجماعات والحركات الإسلامية الجزائرية البنى الفكرية لتنظيم الأخوان المسلمين حيث أثرت المدرسة الأخوانية على الكثير من الجزائريين حينما استطاعت أن توقظ شعل الإيمان في قلوبهم ورفعت من المستوى العلمي والحس الحركي عن طريق كتبها التي أمتلأت المكتبات الجزائرية بها، والدليل على ذلك أنه في نهاية السبعينات بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية، وتقاسم العمل الإسلامي المنظم (في مدة ما قبل عام ١٩٨٨م) ثلاث جماعات هي: جماعة الأخوان الدوليين بقيادة محفوظ نحناح الذي قاد تيار الأخوان المسلين حتى وفاته من عام ٢٠٠٣-جماعة الأخوان المحليين بقيادة عبدالله جاب الله.-جماعة الطلبة أو جماعة مسجد الجامعة المركزي . ويذكر البعض أن جبهة الإنقاذ تعود في جذورها ومنطلقاتها الفكرية (الى جانب فكر جمعية العلماء المسلمين)، الى كتابات الأخوان المسلمين بدءاً بحسن البنا وسيد قطب، حيث التقت الجبهة مع حركة الأخوان المسلمين في عدد من المبادئ مؤكدة أن الأطار الأساس لحركتها هو الكتاب والسنة في مجال العقيدة والتشريع والحكم.[٥] فما هو الأطار الفكري الأخواني محدداً بأبرز النقاط التي لاقت أهتماماً من جانب الإسلاميين الجزائريين المتتبعيين للنهج الأخواني؟

كما هو معروف، أن الشيخ حسن البنا ركز على قضية المجتمع والفساد الإجتماعي وأهم مظاهره محاولاً تقديم العلاج لذلك. وإذ يحدد الأزمات الإجتماعية على مستوى المرض والأمية والأنحطاط الخلقي والجريمة والإقبال على المحرمات، يركز على أهم اسباب ذلك ليحصرها في بعدين هما، الغزو الأوربي وتصدير القيم الأخلاقية المنافية لآداب الأسلام وتعاليمه الخلقية الى جانب الأختلاف والأنقسام الداخلي، فللحضارة الأوربية التأثير السلبي على التناحر الإجتماعي في المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي ركز على ضرورة إحداث رد فعل قوي تجاهها يبدأ باحياء جذوة الإسلام في نفوس الناس وتحريك مشاعر اليقظة في داخلهم .[٦]

وهكذا يمكن القول ، أن البنا بقى داعية ومرشداً ساعياً الى احياء الإسلام ، في حين أن سيد قطب (الذي يعد امتداد لفكر البنا) سار في طريق إتباع منهج جديد في تأسيس الحركة الإسلامية الراهنة هدفها النضال لإلغاء الجاهلية الجديدة حينما أنطلق من المجتمع ليميز ما بين نوعين من المجتمعات، مثّل الأول المجتمع الإسلامي الذي يبنى على أصل الهي مؤكداً على حتمية قيامه، في حين حصر الثاني بـ(المجتمع الجاهلي) الذي لخصه بأنه كل مجتمع غير المجتمع الإسلامي، والذي تغيب فيه العقيدة والعبادات والشريعة .[٧] كما يتضح تحول سيد قطب (نتيجة تأثره بمفكرين إسلاميين معاصرين كالندوي والمودودي) من الإسلام

---

[٥] – ابراهيم محمد آدم ، مصدر سبق ذكره ،ص١٨٤ . (انترنيت).

[٦] – حسن البنا ، مجموعة رسائل حسن البنا ، ص ص٢١٠-٢١٢.

[٧] – سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامي ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٧،ص٦٣.

الثوري الإجتماعي الى الأسلام المستقبلي النظري من خلال طرحه عدداً من الكتب لاسيما (هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، معالم في الطريق) مما يمكن عده منظّر الحركات الإسلامية الأصولية، أي مؤسس قاعدة التنظير للأنقلاب الثوري على النظم القائمة.[٨]

إن ما نطرحه من منطلقات فكرية لكل من المفكرين الإسلامين الأصولين بتعدد إتجاهاتهم السلفية والإصلاحية والأخوانية ، إنما لأنها تعّد المنابع الأولى التي استقى منها قادة الحركة الإسلامية الجزائرية فكرهم بالشكل الذي ترك أثره في سلوكياتهم وأتجاهاتهم مع المجتمع الجزائري والنظام القائم . داعين بالإجماع الى ضرورة التغيير والخروج من الحالات التي مرت بها الجزائر بدءاً بالغزو الفرنسي ثم مرحلة ما بعد الأستقلال التي حاولت خلالها جبهة التحرير تغريب المجتمع وعلمنته، وما تلاها من عملية ترسيخ للنظام الشمولي ذي الأتجاه الفكري الوحيد ألا وهو الاتجاه الاشتراكي (الذي سنأتي على البحث فيه فيما بعد).

لقد تركز المنطلق والأساس الفكري للإسلامين قبل الاستقلال على نقاط محددة أبرزها محاربة الأستعمار والمحافظة على المجتمع الجزائري المسلم، ولذلك تأثرت الجزائر حينذاك بالدعوة السلفية الأصلاحية مما دفع الشيخ عبد الحميد بن باديس في عام ١٩٢٤م أن يؤسس في قسطنطينية أول مدرسة أصلاحية شاركت في الحركة الوطنية السياسية والثورة الجزائرية، لينشأ فيما بعد (تحديدا عام ١٩٣١م) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لأغراض دينية في الأصل بهدف المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية للجزائر ضد مساعي طمس الهوية الأستعمارية، الى جانب محاربة الجمعية البدع التي تفشت في المجتمع الجزائري متأثرين بذلك بتعاليم بن تيمية وتلاميذه، بدءاً من محمد عبدة، محمد رشيد رضا وأنصار الأصلاح في العالم الأسلامي وعلى رأسهم شكيب أرسلان ، كما أعتمدت جمعية العلماء المسلمين بقيادة بن باديس على الأسلام ، للوصول بالجزائر تدريجياً الى الأستقلال عن طريق الإعداد للأمة الجزائرية بوسائل الأعلام والتربية والتعليم ، ولهذا رفضت الجمعية التفاهم مع الأحزاب السياسية الفرنسية أو المساومة على حقوق البلاد ، وهذا ما يؤكد تأثير التوجه السلفي في الميدان السياسي الجزائري كان موجوداً حتى قبل الأستقلال . ويمكن الأستدلال بالثورة الجزائرية التي أتسمت بالروح الجهادية حيث أطلق على الجندي المقاتل في جيش التحرير الوطني لقب مجاهد .[٩]

لقد رفعت الجمعية شعار (الأسلام ديني –والعروبة لغتي –والجزائر وطني)، الذي شكل برنامجاً دينياً وثقافياً وسياسياً ، رمى بها في احضان العمل السياسي النشيط،[١٠] الذي كان من أهم مظاهره محاربة التجنس ، حيث أطلق ابن باديس فتاوي عدة كان لها أثر حاسم في غلق الأبواب أمام الأمتزاج الأجتماعي ،

---

[٨] – **حسين سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٠.**

[٩] – **حسن سيد سليمان ، الأسلام السياسي في الجزائر ، ورقة منشورة ضمن كتاب الأسلام في أفريقيا ،تحرير – مدثر عبد الرحيم والتيجاني عبد القادر ، شركة دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة ، الخرطوم ،١٩٩٢ ،ص٨٠.**

[١٠] – **الأمين الشريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (١٩١٩–١٩٦٢)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،١٩٩٨، ص٢٥.**

أو أذابة الأمة الجزائرية في المجتمع الفرنسي.[١١] كما عالج بن باديس مسألة تنظيم السلطة في دولة مسلمة كالجزائر ، انطلاقا من الشريعة والتاريخ الأسلاميين ، ومن واقع الأمة الإسلامية وما يحيط بها من ظروف عامة.[١٢]

ويلخص الدكتور فهمي سعيد جملة من الأفكار[١٣]، التي دعت اليها جمعية العلماء بما يأتي:-

١ -تحقيق الأستقلال الثقافي والديني للشعب الجزائري من السيطرة الفرنسية.

٢ -تنقية الدين من الخرافات والمعتقدات الخاطئة الداخلة فيه والعودة به الى منابعه الأصلية

٣ -الحرص على تكامل الشخصية الجزائرية ، من خلال فصل الدين عن الأدارة الفرنسية.

كما أستمر نشاط الجمعية خلال الحرب العالمية الثانية، حينما قدم رئيسها الشيخ (البشير الأبراهيمي) مطالب عدة الى السلطات الفرنسية في مجال الأصلاحات السياسية، داعياً من خلالها ترسيخ المواطنة الجزائرية، وأنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري [١٤]. ثم استمر نشاطها ليفرز قيادات اخرى بارزة على مستوى العمل الإسلامي والوطني، مثل عبد اللطيف سلطاني، الذي كان محور التحرك الأسلامي في بوادره الأولى بعد استقلال الجزائر، وأحمد سحنون، زعيم الرابطة الإسلامية، وعباس مدني، الشخصية البارزة لجبهة الانقاذ الإسلامية.[١٥] الى أن جاءت اللحظة التي لم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال بدعوى أن مهمتها دخلت بمهمة الدولة مما أضطر بعض شيوخها الى المعارضة السلمية كتابة وخطابة لكل توجهات النظام الأشتراكية.[١٦]

هكذا يتضح أن الحركة الإسلامية الجزائرية أستمدت مرجعيتها الفكرية من فكر ونشاط ورموز جمعية العلماء أولا، الأمر الذي حدى بالبعض الى القول ، ان ما يشد الحركة الإسلامية في الجزائر من روابط ، انما يعود لتلك الجمعية التي أسسها ابن باديس ، فضلاً عن استنادها ثانيا بعد الأستقلال (لاسيما في منتصف الستينات) الى فكر جمعية القيم ، المنحدرة من جمعية العلماء ، والمتأسسة عام١٩٦٣ م، برئاسة الدكتور الهاشمي التيجاني ، لتعويض حظر جمعية العلماء المسلمين ،الا انها منعت من مزاولة نشاطها عام

---

[١١] – المصدر السابق ،ص٢٦.

[١٢] – نفس المصدر ،ص٣١.

[١٣] – فهمي سعيد ، حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقظة الجزائر ، دار الرحاب للطباعة والنشروالتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣ ،ص ص٦٩-٧١ .

[١٤] – الامين الشريط ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

[١٥] – احمد جلال عز الدين ،حركات التطرف الديني في المغرب العربي ، أوراق الشرق الأوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الوسط ، القاهرة ، نوفمبر – مارس ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ،ص٥٦.

[١٦] – اسماعيل قيرة وأخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ،ص١١٧

١٩٦٦م بسب احتجاجها على اعدام سيد قطب حينما قامت بارسال برقية الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تطالبه بالافراج عنه مع جميع المسجونين من قادة الاخوان المسلمين في مصر، مما عدته السلطة الجزائرية تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية لدولة دعمت الثورة الجزائرية خلال مرحلة الكفاح، فحلت رسميا في اذار عام ١٩٧٠ .[١٧]

كما تجد بعض الجماعات مرجعها في فكر مالك بن نبي الذي تجند للعمل الفكري لأجل تنشيط النهضة الحضارية التي نظّر لها في كتبه التي كانت محاصرة في الجزائر ، كما عمل على تكوين نخبة مسلمة مثقفة واجبها التصدي للتيار اليساري، فأستهل عام ١٩٦٦م نشاطا ملحوظا في أقامة ندوات فكرية في بيته، وأخرى في الجامع الكبير ، فقام بتنشيط حلقات فكرية علنية تحولت فيما بعد الى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي* التي تبنتها الدولة لاحقاً الى حين الغائها في عهد الرئيس محمد بو ضياف .وقد تابع نشاطه الفكري رغم مضايقة بعض دوائر النظام له وتحرش عناصر شيوعية به الى أن مات وهو يقوم بمهمة ثقافية في الصحراء عام ١٩٧٣م. لقد أنطلق أول ملتقى للفكر الإسلامي بالجزائر العاصمة بمبادرة من بن نبي وتحريك ميداني لرشيد بن عيسى ساهمت وزارة الشؤون الدينية في انجاحه. ثم أنعقد المؤتمر الثاني الذي قدم فيه بن نبي محاضرة تحت عنوان (مشاكل الأنسان في العالم الثالث)، مما جعل السلطة تتنبه الى خطورة هذه الملتقيات التي حظرها الكثير من المفكرين الأسلامين على أختلاف أتجاهاتهم من كل بقاع العالم الأسلامي . كما ساهمت هذه الملتقيات في تنوع وإثراء المجال الفكري للحركة الإسلامية من خلال الحضور المكثف للطلبة ونشر المدخلات.[١٨] وكان من أبرز طموحات بن نبي اقامة مصلى بالجامعة يخرج جيلا من حاملي الرسالة ، في تلك الأثناء ظهرت (جماعة التبليغ والدعوة)، والتي قدمت مساعدات مهمة على طريق ربط الناس بالدين . وهكذا تجلت الفكرة الدعوية بدءاً من ابن باديس وصولاً الى بن نبي ، في أنتشار النشاط الأسلامي في كل الجزائر. فضلاً عن الدور المحوري الذي أدته جماعة الأخوان المسلمين ، في أثراء الساحة وتخريج الشباب . أما في السبعينات فقد أنتظم ملتقى(العاشور) الذي ضم رموزاً من الأتجاه السلفي الأصلاحي ،والأتجاه الأخواني ، وجماعة التبليغ ، والأتجاه الصوفي ، وجماعة الطليعة . وكما يبدو أن المرحلة الممتددة بين السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كانت من أكثر مراحل العمل الدعوي ثراء ، أذ عرفت الصحوة أنتشارا واسعا ،تجاوز الجامعات الى الثانويات والمجتمع المدني .[١٩]

---

[١٧] – المصدر السابق ، ص١٦٣.

* – أنعقد في الجزائر حوالي ٢٢ ملتقاً للفكر الأسلامي ، أنطلق أولها منذ عام ١٩٦٨م، وأنتهى بمؤتمر سبتمبر عام ١٩٨٨م. راجع : صديق فوزي بن الهاشمي ، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر ١٩٦٨–١٩٨٨، ط٣ ، الجزائر ، دار الأنتفاضة للنشر والتوزيع ،١٩٩٢ ،ص ص١٢٩–١٣٠.

[١٨] – حنيفي الهلايلي ، الحركة الإسلامية في الجزائر – قراءة في ثلاثية : الدعوة ، العمل السياسي ، العنف المسلح ، WWW.ISLAM ON LINE.COM

[١٩] – جابر حبيب جابر ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٩.كذلك أنظراسماعيل قيرة وأخرون، مصدر سبق ذكره ،ص١١٩

ولا ننسى دور المساجد وخطاب أئمتهم وحلقاتهم الفكرية في إيقاظ همم الجزائر والترويج لنوع من الحركية في الفكر السلفي الأصلاحي فبرزت أسماء رائدة في هذا المجال أمثال الشيخ أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وعمر العرباوي.[٢٠] حتى فتحت المساجد داخل الجامعات والثانويات وما مسجد الجامعة المركزية الي اسس بمبادرة وتشجيع من بن نبي، إلا مثال على ذلك الذي أدى دورا في تنظيم وترسيخ الحركة الإسلامية بل أصبح مكاناً للتنظيم والحركة والعمل الجماعي ، محاولاً أعطاء مفهوم وتصور جزائري للأسلام السياسي، وقد عرف هذا التيار باسم (الجزأرة) الذي دخل في صراع مفتوح مع اليسار المتواجد بالجامعة . وهكذا ومنذ أواخر السبعينات خرجت الحركة الإسلامية من الجامعة وتدفقت الى الشارع.[٢١]

وما يمكن ملاحظته والتأكيد عليه أن الحركة الإسلامية الجزائرية ، منذ مرحلة بن باديس وجمعيته الى مرحلة الستينات كانت ذات اتجاه اصلاحي (هدفت الى نشر الثقافة العربية في سائر الأوساط وتطهير العقيدة الإسلامية من الخرافات وتقوية الشعور بالشخصية العربية).[٢٢] في الوقت الذي اصبحت فيما بعد ذات اتجاه راديكالي، نتيجة ما فرضه الواقع عليها من تغيرات وتحولات ارتبط قسم منها باستخدام اساليب العنف السياسي.

وعلى الرغم من ذلك التنوع في المرجعيات الفكرية لقوى الاسلام الجزائرية الا أنها تجد اتفاقا في تحليل الواقع الجزائري القائم في أدبياتها، فضلاً عن اتفاقها حول أن المشروع الاسلامي هو الحل لأزمات هذا الواقع.[٢٣]

المبحث الثاني:- تنظيمات الحركة الإسلامية الجزائرية

لقد أنقسمت الحركة الإسلامية في الجزائر (كما ذكرنا سابقاً)، الى عددٍ من التنظيمات المتباينة نسبيا ، أهمها:-

١ -جبهة الأنقاذ الإسلامية :-

أستناداً الى تأكيد أحد الباحثين من أن(جبهة الأنقاذ الإسلامية بتركيبتها الحالية ، تعّد هي الوريث الشرعي لتاريخ طويل من المعارضة الإسلامية ، بشقيها الأصلاحي والراديكالي).[٢٤] يمكن القول أن بوادر

---

[٢٠] - **حنيفي الهلايلي ، مصدر سبق ذكره ،(انترنيت).**

[٢١] - **المصدر السابق .**

[٢٢] -**علال الفاسي ،الحركات الأستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ،١٩٤٨ ،ص١٥.**

[٢٣] - **محمد سعيد ابو عامود ، الأسلاميون والعنف المسلح في الجزائر ، مجلة السياسة الدولية ، ع١١٣ ، ١٩٩٣ ،ص١١٨ .**

ظهور جبهة الأنقاذ تعود الى تلك الأحداث المتتالية لعقد الثمانينات من القرن العشرين ، حينما تصاعدت اعمال العنف في الجزائر من جانب الأسلاميين ، مع ما شهدته الساحة الجزائرية أواخر عام ١٩٨٢م من بوادر التمرد المسلح لاقامة الحكومة الإسلامية ، هذا التمرد الذي قاده مصطفى بويعلي* ، الذي عُد مؤسساً لـ(الحركة الإسلامية المسلحة) في الجزائر ، والتي مثلت اقصى الحركات الإسلامية عنفاً في مواجهة السلطة ، حتى قبضت عليه فيما بعد عام ١٩٨٧م. ومع المحاولات المتكررة للنظام السياسي لاحتواء هذا التيار المتشدد، ظهرت تيارات اخرى أنتهجت اسلوب العنف أيضا ، مثل (جماعة النهضة) بزعامة عبدالله جاب الله (التي سنتطرق اليها لاحقاً). على أثر ذلك، أضطر النظام السياسي الجزائري عام ١٩٨٩م، وتحديدا بعد أضطرابات عام ١٩٨٨م، الى إقرار بعض الأصلاحات السياسية عن طريق صدور دستور (شباط ١٩٨٩م)، الذي نصت المادة (٣٩) منه على أن حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين ، الى جانب ما نصت عليه المادة (٤٠) من الحق في أنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به.[٢٥]

لقد تم الاعلان عن تكوين جبهة الانقاذ رسمياً في ١٨|٢|١٩٨٩م، وسط اجتماع كبير ضم مجموعة من الدعاة والعلماء ووعاظ المساجد وأساتذة الجامعات، الذين اتفقوا على هدف محدد لها هو أقامة الجمهورية الإسلامية في الجزائر دون الاتفاق على التفاصيل، كما اتفقوا على مبدأ القيادة الجماعية وتعيين عباس مدني ناطقا بأسم الجبهة والداعية بن عزوز زبدة نائبا له. وفي ١٣|٩|١٩٨٩م صدر بيان الأعتراف بالجبهة في الجريدة الرسمية، وعدّت أول حزب ذي اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية.[٢٦]

لقد شهدت جبهة الأنقاذ الإسلامية انقساماً بين ثلاثة تيارات اساسية هي[٢٧] :-

١. التيار المتشدد، يمثله علي بلحاج الذي يميل الى اعتناق التشدد ،حيث رفع شعار (الأسلام هو الحل)، وهو تيار شمولي راديكالي لا يخشى المواجهة مع الدولة سواء بأسلوب العصيان المدني أو استعمال القوة.
٢. التيار الأصلاحي، مثله عباس مدني ، الذي حاول التوفيق بين التيارات المتعددة داخل الجبهة . كما نادى ببناء دولة أسلامية في الجزائر وذلك بتصعيد النضال الجماهيري في أطار الصراع مع السلطة

---

[٢٤] – نقلا عن: نيفين عبد المنعم مسعد ، جدلية الأستبعاد والمشاركة ، في مجدي حماد وأخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١، ص٢٤٧.

***هو مؤسس الحركة الجزائرية المسلحة والتي تمثل حتى الآن أقصى الحركات الإسلامية عنفاً في مواجهة السلطة ، وهو تلميذ عبدالله سلطاني ويعد نفسه ابناً روحياً له، فعندما قررت السلطة تحديد أقامة الشيخ سلطاني عقب توقيعه مع الشيخ احمد سحنون وعباس مدني الوثيقة المسماة بنداء تشرين الثاني عام ١٩٨٢م التي تطالب السلطة بتطبيق الشريعة الإسلامية ثار مصطفى بويعلي متحدياً الحكومة لمدة زادت على أربع سنوات ، حتى فرض نفسه فيها على الساحة الأعلامية.**

[٢٥] –اسماعيل قيرة ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٤ .

[٢٦] –المصدر السابق ، ص١٦٦.

[٢٧] – خيري عبد الرزاق الخفاجي ، ازمة الحكم في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ١٩٩٩،ص١٥٤.

بوساطة الأحتجاج والمظاهرات ولكن بأسلوب براغماتي وهو ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني داخل الجبهة.

٣. تيار الجزأرة، مثله المثقفون المتأثرون بالثقافة الفرنسية، أمثال محمد سعيد، عبد القادر حشاني، الذي مثَل الأخير التيار الأكثر سياسة واقعية ومن ثم أعتدالاً .

تميزت تيارات الجبهة بغياب رؤى واضحة حول بعض المسائل لاسيما مسألة الديمقراطية والتعددية ، الأمر الذي أدى الى اختلافها ، ففي الوقت التي وجدت قبولاً لدى عباس مدني الى جانب تأكيده على ضرورة ثبات والتزام الجبهة بها ورفض العنف كوسيلة للوصول الى الحكم ، أصّر علي بلحاج على رفضها مطلقاً عليها مصطلح السم الديمقرطي .[٢٨] وهذا يعني تحول الصراع ما بين تيارات الحركة الإسلامية لاسيما الجبهة الإسلامية للأنقاذ المحظورة ، أي أن النظام نجح في تقويض قوة الجبهة بأختراقها من الداخل وتقليل دورها على الساحة السياسية الجزائرية. ورغم انقسام الجبهة الواضح هذا الا أنها مثلت الصوت الأسلامي السياسي الأكثر جماهيرية وشعبية في الجزائر من خلال فوزها بأول انتخابات نيابية تشهدها الجزائر لعام ١٩٩١م ، بل أنه ورغم حلها بعد ذلك ، الا أن شرعيتها الشعبية لم تهتز بل العكس .[٢٩]

ويذهب بعض المحللين الى ان قوة جبهة الأنقاذ تعود لأسباب عدة منها :-

١. أن الأنقاذيين على درجة عالية من الكفاءة التنظيمية والأنضباط ، الذي تجلى في تنظيم المظاهرات وضبط الجماهير في صدامها مع السلطة ، والذي ظهر بجلاء في يوم ٨ تشرين الأول من عام ١٩٨٨م، عندما خرجت مظاهرة ضخمة من اعضاء الجبهة تقدر بحوالي ٣ ملايين ، والذي تكرر اثناء الأعداد للانتخابات البلدية والمحلية في يوم ٢٠ نيسان عام ١٩٩٠م، وصفه المراقبون بأنه كان نوعا من عرض القوة ، فضلاً عن انتشار ممثلي الجبهة في يوم الأنتخابات نفسه في مختلف ارجاء البلاد ، وأشرفوا على عملية التصويت ، وأداروا الحملة بأقتدار .[٣٠] فضلاً عن أنها على درجة عالية من الأستقلال الذاتي في مواجهة السلطة الحاكمة في الجزائر ، والتي ترجمها رفضها المعونة الحكومية لتمويل حملتها الأنتخابية أسوة بباقي الأحزاب العلمانية الأخرى ، الأمر الذي حدى ببعض الباحثين الى تأكيد حصول الجبهة على مساعدات خارجية من السعودية وبعض الهيئات الإسلامية في بريطانيا ، حيث كانت اقامة عباس مدني هناك.[٣١]

٢. التأكيد على أهمية الألتزام بمنظومة القيم الإسلامية بوصفها المخرج من اخفاقات النظم السياسية والأقتصادية .[٣٢]

---

[٢٨] – **حيدر ابراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٦٨.**

[٢٩] – **غسان عبدالله ، الجزائر..بعد تعيين الأمين زروال رئيسا للجمهوري .. فشل المشروع السياسي ، مجلة الأمان ،ع٩٠ ،شباط ١٩٩٤، ص١٤.**

[٣٠] – **نيفين عبد المنعم مسعد ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٥٠.**

[٣١] –**المصدر السابق ،ص٢٥١.**

[٣٢] – **هدى ميتكيس ، توازنات القوى في الجزائر – اشكاليات الصراع على السلطة، مجلة المستقبل العربي ،ع١٧٢ ،حزيران ١٩٩٣، ص٣٧.**

٣. التنظيم المحكم للجبهة وتكتيكها اللذان خولا لها كل هذه الانتصارات حيث استغلت كثيرا من الموارد المتاحة لصالحها ، ووظفت تكتيكات فعالة من أجل هذه الغاية مثل ، التعليم واستخدام المال ونشر خطاب واضح ، وتقنيات الحملة الأنتخابية العصرية . كما أنها تمكنت من تعبئة فئة كبيرة من المجتمع لصالح خطابها معتمدة تقنية تواصلها مع الجماهير من خلال المساجد ، مركزة خطابها على تحطيم صورة النظام الداخلية واتهامه بالعمالة للخارج (أي فرنسا).[٣٣]

من المعروف أنه بعد صدور قرار حل جبهة الانقاذ، بحكم المادة (٣٣) من قانون الجمعيات السياسية الصادر عام ١٩٨٩م التي خولت وزير الداخلية حق استصدار حكم بايقاف نشاط هذه الجمعيات في حالة تمثلها لأي خطر على النظام العام .[٣٤] عملت الجبهة في السرية والعلن، بعد أن غيرت تكتيكها السياسي، عندما سعت لتنظيم حركتها في الخارج محاولة اقامة حكومة منفى، وذلك بعد مغادرة عدد من قياداتها الجزائر الى السودان،وبعض الدول الأوربية، بعدما شتت قياداتها بين السجن والأقامة الجبرية والمهجر.[٣٥]

ورغم أن النظام السياسي الجزائري ، نجح بتشتيت الجبهة وخلق بدائل لها متمكنا من قطع الموارد التي استخدمتها في عمليات التعبئة، يذهب بعض المحللين للشؤون الجزائرية أمثال (فرانسوا بورجا) الى أنه لا ديمقراطية في الجزائر دون مشاركة جبهة الانقاذ، بعد أن تعّمد النظام الجزائري من تحويل المواجهة معها من مواجهة سياسية الى مواجهة أمنية، ولا حل الا بالعودة الى المواجهة السياسية وسؤال الشعب الجزائري ان كان يريدها جزءا من الساحة السياسية .[٣٦]

٢ –حركة مجتمع السلم (حمس حالياً):–

وهي ثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر ، التي نشأت كحزب عام ١٩٩١م وكان اول أطار قانوني لها تحت راية (جمعية الأرشاد والأصلاح) ، التي تأسست في ١٢|١١|١٩٨٨م، بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي (بدأ في عام ١٩٦٣م وقوي في السبعينات ، مستندا في مرجعيته الى منهج جماعة الأخوان المسلمين العالمية)، الى مرحلة العمل العلني في منتصف السبعينات بمعارضة صريحة وعملية لنظام هواري بو مدين بأسم تنظيم (جماعة الموحدين)، بقيادة محفوظ نحناح الذي دعا الى (العمل الأصلاحي الأسلامي ، وتجنب الصدام مع السلطة محاولاً فتح باب الحوار معها الى جانب التنسيق مع كافة القوى والفعاليات الإسلامية).[٣٧]

وبمقتضى دستور ١٩٩٦م ، واستنادا للقانون الخاص بالأحزاب السياسية الصادر في ٦|٣|١٩٩٧، تغير أسم الحركة ليصبح :حركة مجتمع السلم ، كما غيبت أية أشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع

---

٣٣ – رياض الصيداوي ، الأنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ، المستقبل العربي ، ع٢٤٥ ، تموز ،١٩٩٩ ،ص ص٣٠–٣٣.

٣٤ – هدى ميتكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

٣٥ – اسماعيل قيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٧ .

٣٦ – احمد مهابة ، الانتخابات الجزائرية من الذي كسب الرهان ، مجلة السياسة الدولية ، ع١٢٩ ،يوليو ، ١٩٩٧ ، ص١٤٤.

٣٧ – المصدر السابق ، ص٣٧.

برنامجها السياسي الجديد ، الذي قدم بعد صدور القانون لتعوض بالثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها.[٣٨] لقد أتسم محفوظ نحناح بميله الى التدرج في الوصول الى السلطة والى طمأنة القوى الليبرالية من المشروع الأسلامي ،[٣٩] فنحناح أختلف عن عباس مدني في طريقة تحقيق هدفه (سواء في اقامة الدولة الإسلامية أو في خروج الجزائر من أزمتها المستعصية)، ففي الوقت الذي رأى عباس مدني ان تحقيق ذلك يتطلب القيام بتغير شامل ومنهجي ، وجد نحناح أن السبيل الأمثل لذلك لا يتم الا عن طريق الحوار والأقناع واحترام الرأي والتعددية .[٤٠] شاركت حركة مجتمع السلم في أنتخابات عام ١٩٩٧م لتعزز قوة اسلامية لا يستهان بها تحت قبة البرلمان فحصلت على ٦٩ مقعداً لتحتل المركز الثاني قبل جبهة التحرير الوطني .

٣ –حركة النهضة الإسلامية – النهضة (حالياً) :–

وهي الحركة التي تزعمها عبدالله جاب الله ، والتي أستندت في مرجعيتها لمنهج الأخوان المسلمين العالمية لغاية منتصف الثمانينات ، حيث أضاف جاب الله بعد ذلك الى أدبيات الحركة مصطلحاً جديداً هو (الأخوان المحللين) مقابل لفظة الأخوان العالمين ، كما أسست الحركة بعد أحداث عام ١٩٨٨م جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي تحولت مع نهاية ١٩٩٠م الى حزب سياسي حمل أسم (حركة النهضة الإسلامية). ووفق دستور عام ١٩٩٦م وطبقا لقانون الأحزاب السياسية الصادر في ١٩٩٧/٣/٦م، تغّير اسم الحركة ليصبح (حركة النهضة)، كما غيبت أية أشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها الجديد الذي قدم في شباط عام ١٩٩٨م لتعوض بأرضية الوفاق الوطني والثوابت الوطنية وعلى رأسها الأسلام كمرجعية فكرية لها، وقد أنفصل رئيس الحركة بداية عام ١٩٩٩م نتيجة خلافات حول ديمقراطية العمل داخل الحركة من جهة والمشاركة في السلطة من جهة ثانية، ليؤسس حزباً جديداً بأسم (حركة الأصلاح الوطني).[٤١]

٤ –حركة التضامن الأسلامي الجزائري :–

وهي الحركة التي شكلت بعد حل جبهة الأنقاذ عام ١٩٩٢م، بقيادة (احمد سحنون ويوسف بن خدة)، وضمت كل من رابطة الدعوة الإسلامية، وحزب الأمة، وحزب الجزائر المسلمة والمعاصرة، الا أن هذه الحركة الجديدة عجزت عن ملء الفراغ الروحي بدلاً من جبهة الأنقاذ.[٤٢]

٥ –رابطة الدعوة الإسلامية :–

وهي الرابطة التي تزعمها احمد سحنون ، لتدعو الى تدعيم الأسلام وتكريسه نظاما في الجزائر وتركيز هذا النشاط في مجال توجيه عدد من البرامج المتنوعة.[٤٣]

---

[٣٨] – اسماعيل قيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨.

[٣٩] – رياض الصيداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨.

[٤٠] – حسين بورادة ،الأصلاحات السياسية في الجزائر ،دن ، نوفمبر ١٩٩٦،ص١٠٥.

[٤١] – اسماعيل قيرة ، مصدر سبق ذكره ،ص ص١٦٩–١٧٠.

[٤٢] – هدى ميتكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

[٤٣] – المصدر السابق ،ص٣٦.

والى جانب تلك التنظيمات العلنية ، ندرج عددا من التنظيمات السرية التي مالت احيانا الى استخدام العنف في مواجهة النظام السياسي أهمها:-

أ - جماعة أنصار مصطفى بويعلي :

التي تعود لمؤسسها (مصطفى بويعلي)الذي واجه النظام الجزائري لمدة خمس سنوات ، حتى قبض عليه عام ١٩٨٧م ، ومن أهم انصارها عبد القادر شبوطي.[٤٤]

ب. الحركة الإسلامية المسلحة ، يقودها الشيخ عبد القادر عبابدة التي تعد الجناح العسكري لجبهة الأنقاذ.

ج. جماعة الأفغان ، وتضم الجزائريين العائدين من افغانستان ، وهم يمارسون العنف بصورة مستقلة عن التنظيمات الأخرى.

د. جماعة التكفير والهجرة ، وهم أقلية تفضل اسلوب العنف بوصفه الأسلوب الوحيد في التعامل مع النظام السياسي والمجتمع .

هـ. جماعة أنصار الجهاد ،الذين يعبرون عن تنظيم الجهاد في الجزائر.

من خلال ما تقدم يمكن القول ، أن القوى الإسلامية الجزائرية كانت ولا زالت تعمل على مستويين ،هما المستوى العلني والسري ، وهناك بعض تلك القوى التي أحتفظت بسريتها حتى بعد الأنفراج الديمقراطي الجزائري عام ١٩٩١م ، فضلاً عن تنوع هذه القوى للأدوات المستخدمة لممارسة نشاطها السياسي ، فهناك من يفضل استخدام العنف السياسي على غيره من الأساليب الأخرى ، في حين فضّل البعض الآخر اساليب العمل السياسي .[٤٥]

المبحث الثالث:- طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الجزائري والحركة الإسلامية الجزائرية

أن أي نظام سياسي لابد أن يتفاعل مع محيط واقعه المجتمعي الذي يحكمه ، ومن ثم يحصل نوع من التأثير والتأثر ، ما بين النظام السياسي من جهة ، وما موجود داخل هذا المحيط من قوى وحركات مختلفة...وبما أن الحركة الإسلامية أضحت تياراً بارزاً وفاعلاً في واقع المجتمع العربي المعاصر عامة ، تياراً له دور لا يمكن تجاهله أو أغفاله... برز دور الحركة الإسلامية الجزائرية بشكل فعال ، مما أظهر تنوعاً في التعامل السياسي معها ، ففي الوقت الذي تساهلت السلطات معها في بادئ الأمر ، بوصفها ظاهرة لا تبعث الأضطراب في النظام العام .[٤٦] تمادت فيما بعد في استخدام العنف تجاهها لاسيما في العقدين

---

[٤٤] - احمد جلال عز الدين ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٦.

[٤٥] - محمد سعيد ابو عامود ، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

[٤٦] - الأشكال الثلاثة الإسلامية المغربية ، عن وكالة الأنباء (باريس)، التقرير السياسي ،ع٢،ايار ،١٩٨٩ ،ص١٢.

*** - منذ أستقلالها عام ١٩٦٢م حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الذي عاشت من خلاله في هدوءنسبي بالأستناد الى الشرعية التاريخية التي جاء بها نضالها المسلح ضد المستعمر الفرنسي . ورغم كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية الى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الأشتراكية الأ أن دورها ظل محدوداً في الواقع بما**

الثامن والتاسع من القرن العشرين. إذ أمتازت البيئة السياسية الجزائرية بوجود معادلة أساسية أطرافها جبهة التحرير الوطني* (التي عدّت صاحبة الشرعية التاريخية العريقة) من جهة، والحركة الإسلامية من جهة أخرى .

ولابد من التأكيد أن بدايات الأزمة الجزائرية قد أنطلقت من الأختلاف في المنطلقات الفكرية المتبناة من جانب كل طرف ، ففي الوقت الذي تبنى التيار السلامي الأفكار السلفية الأصلاحية (كما ذكرنا سابقاً)، فقد أنطلق النظام السياسي ومنذ عهد الأستقلال عام ١٩٦٢م لينهج نهجاً فكرياً آخراً معززاً من خلاله أتجاه نظام الحزب الواحد الذي سار عليه ألا وهو النهج الأشتراكي الذي أتبعه كل من (أحمد بن بيلا ١٩٦٢-١٩٦٥م) ،ومن بعده (هواري بو مدين ١٩٦٥-١٩٧٨م)، الأمر الذي أدى الى الأصطدام المبكر بالأفكار الدينية المتبناة من جانب التيار الأسلامي ، مما شكل جدلية في العلاقة ما بين التيار الأسلامي والنظام السياسي .

بعبارة أخرى، أن الساحة الجزائرية شهدت تجاذبات فكرية مختلفة صاغت على أثرها العلاقة المتوترة ما بين طرفي النظام الحاكم وقوى المعارضة الإسلامية ، فمع تأكيد الأخيرة على الأسلام وضرورة تطبيق الشريعة والسعي لأعادة الأعتبار لدور الدين في أدارة المجتمع وألتزام العامة بالسلوكيات والأخلاق الإسلامية ، أكد النظام السياسي على التوجه الأشتراكي (الذي حاربته قوى المعارضة الإسلامية بشدة)، ليتصدى الى كل من يعارض ذلك التوجه الذي أستقر ليكون أتجاهاً عاماً للنظام السياسي، ليتجلى بشكل أكثر بعد أنقلاب يونيو عام ١٩٦٥م المسمى بالتصحيح الثوري ليحول المسار جذرياً نحو اليسار الأشتراكي حتى أقر في عام ١٩٧١م قوانين الأشتراكية التي كان من آثارها (تأميم ممتلكات الشعب بأسم الثورة) ، بل أنه في عام ١٩٧٦م بدأ الحديث عن شيوعية الجزائر بأسم الأشتراكية.[٤٧]

وعلى الرغم من محولات النظام السياسي وحرصه على الظهور بمظهر احترام مبادئ الأسلام وأعطائه أهمية ، ارضاءً لمشاعر الجماهير ، الا أنه بدء نظاماً ذا توجه اشتراكي مخالفاً لتوجهات قوى المعارضة الإسلامية لاسيما بعد الأستقلال التي شهدت ولادة تنظيم سري قاده محفوظ نحناح مع محمد بو سليماني ، أطلق عليه جماعة الموحدين التي أثيرت حفيظتها على أثر اتباع النظام السياسي في عهد بومدين النهج الأشتراكي الذي كثر حديثه عن الأسلام الرجعي وضرورة استبداله بالاسلام البروليتاري ، الأمر الذي ادى الى زجها مع قادتها في سجون النظام لسنوات .[٤٨]

يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول الى التعدد .أنظر: - منعم العمار ، الجزائر والتعددية المكلفة ، في سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي(١١) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٩، ص٤١.

[٤٧] - ابراهيم محمد آدم ، مصدر سبق ذكره ،ص١٨٢ ،(انترنيت).

[٤٨] -المصدر السابق.ص١٨٣ .

ولابد من القول أن اتجاهات الحركة الإسلامية بقيت في أطار النشاط والعمل الدعوي والأصلاحي حتى عقد الثمانينات من القرن العشرين الذي بدأ مع تأسيس أول مسجد جامعي المتمثل بمسجد الطلبة في جامعة الجزائر المركزية والذي أسسه مالك بن نبي وأشرف عليه عدد من اتباعه الذين أنتشروا فيما بعد داخل التنظيمات الإسلامية التي اتجهت فيما بعد الى التزمت مع النظام متخذة شكلا راديكاليا معه ، الأمر الذي وسم العلاقة بينهما بالحذر الشديد.[٤٩]

لقد أصبح من المألوف ربط صعود الحركات الإسلامية السياسية بتعاظم الازمات المجتمعية السياسية والاقتصادية ، فصعود الاسلام السياسي كما يذكر أحد الباحثين [٥٠]،يحدث في مراحل انحسار الآفاق ونفاذ المشروعات السياسية ، وهذا يفسر نشأة القوى الإسلامية الجزائرية كتعبير عن وجود أزمة او تحديات عاشها المجتمع الجزائري، وربما هذا التفسير له صفة الاطلاق لتحليل نشأة القوى الإسلامية في المجتمعات العربية أواخر القرن العشرين .

ان التيار الديني الجزائري كان موجودا منذ أواخر الستينات ولكنه انحصر في نطاق الدعوة وليس الحركة المنظمة ، التي يمكن رسم البداية الحقيقية لها بفعل عامل الازمة في العلاقة ما بين النظام السياسي والمجتمع التي توجت باحداث اكتوبر عام ١٩٨٨م.[٥١] بعبارة اخرى ، ان النشاط الحركي قد تميز بظهور الحركات الإسلامية الحقيقية والقوية في العقد الثامن ، حيث تبلورت بداياتها مع جماعة التبليغ والدعوة عام ١٩٧٩م ليشهد عقد الثمانينات وتحديدا ١٩٨١م خروج محفوظ نحناح وجماعته (جماعة الموحدين) من السجن ليشكلوا جماعة خيرية اطلق عليها جمعية الارشاد والاصلاح التي أدت دورا في توجيه الاحداث قبل ولادة التعددية الحزبية .كما شهد عام ١٩٨٢م مواجهات مع الطلاب اليساريين ومظاهرات للاسلاميين انتهت باصدار نداء تشرين الثاني من عام ١٩٨٢ الذي عد المسودة الاولى للمشروع الاسلامي ، الذي وقع عليه كل من عبد اللطيف سلطاني ، واحمد سحنون ، وعباس مدني ، بل وفي العام ذاته كون مصطفى بو يعلي حركة عرفت باسم (الحركة الجزائرية المسلحة) حتى قام بمصادمات مع السلطة انتهت بمقتله في شباط من عام ١٩٨٧م.[٥٢]

لقد بدأ نشاط الجماعات الإسلامية منذ استقلال الجزائر معتمدة ،مثلما ذكرنا، على الزعامات التاريخية التي أصطدمت مع النظام السياسي ومنعت من مزاولة نشاطها في عهد بومدين، وحتى في عهد بن بيلا الذي حاول تهميش نشاطها ، الأمر الذي جعلها تدخل مرحلة السرية ، التي استمرت منذ عام ١٩٦٤م حتى نهايات الثمانينات ، نتيجة لسياسة الأنفتاح والمراجعة التي تبناها (الشاذلي بن جديد)، حيث بدأ نشاط

---

[٤٩] – اميرة محمد عبد الحليم ، الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي ، مجلة السياسة الدولية ، السنة ٣٩ ، ع ١٥٤ ، اكتوبر ، ٢٠٠٣،ص١٩٥.

[٥٠] – خيري عبد الرزاق الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٩٧.

[٥١] – المصدر السابق ، ص١٤٠.

[٥٢] – خيري عبد الرزاق الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ض١٣٩-١٤٠.

الحركة الإسلامية نشاطاً علنياً واسعاً ،الا أن ما يمكن ان يلاحظ ان اعطاءها هذه الحرية الكاملة لنشاطها ،لابد انه كان وراءه سبباً سياسياً ، وهو امر لا يمكن استبعاده من اجل توظيفها سياسياً لضرب وتحجيم القوى اليسارية في الساحة السياسية، فيتمكن من ثمَ النظام السياسي من التحكم في كل خيوط اللعبة السياسية ، وهذا ما يعرف في التحليل السياسي بأسم (خلق الصراعات المتوازنة).[٥٣] والا لما لجأ النظام السياسي بعد ذلك الى استخدام العنف والقمع لأكثر رموز الحركة الإسلامية بدعوى المحافظة على الأمن العام والنظام ، الأمر الذي ادى بالحركة الإسلامية لأن تقابل هذا العنف بالعنف المضاد ، ساعية لأسقاط النظام السياسي القائم ، واقامة البديل الذي تطرحه ممثلا في الدولة الإسلامية .[٥٤]

لقد فجرت الأوضاع المتردية للنظام ، اضطرابات عام ١٩٨٨م التي (مثلت نقطة مواجهة اخرى بين النظام السياسي والحركة الإسلامية)،وقادت بدورها الى استجابة النظام الأيجابية للأسراع بمحاولات تغيير لتوجهاته السياسية المبنية على مبدأ نظام الحزب الواحد ليتحول الى مبدأ التعددية الحزبية في عهد (بن جديد) الذي حكم الجزائر (١٣) عاماً (١٩٧٨ –١٩٩١م) متخلياً عن سياسة الأقتصاد الموجه، راسياً لدعائم عدد من الأصلاحات ،من أجل الحصول على قبول الجماهير لنظامه السياسي ،منها أعلانه عن مجموع من الأصلاحات الدستورية في مقدمتها، تعديل دستور عام ١٩٧٦م نحو فتح المجال امام التعددية الحزبية.[٥٥] إذ صادق المجلس الشعبي الوطني في ١٢ يونيو ١٩٨٩م على قانون تنظيم الحياة الحزبية في الجزائر والذي أدى الى أقرار نظام التعددية الحزبية مما يعني تراجع النظام عن الأشتراكية فكانت الأنتخابات الجزائرية مظهراً من مظاهر تجسيد عملية الأنتقال الى النظام التعددي.[٥٦]

وأذا ما أردنا تحديد أتجاهات الحركة الإسلامية في عهد (بن جديد) ، نجد أنه ومنذ توليه الحكم وحتى عام ١٩٨٢م، سارت الحركة الإسلامية بخطى هادئة ، الى أن شكل عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون أول تجمع كبير للجماعات الإسلامية طالب بوضع حد للتأثيرات الغربية لاسيما الفرنسية في المجتمع الجزائري ، والدعوة الى ألغاء ميثاق ١٩٧٦م، الأمر الذي ادى الى اعتقال عدد من المجتمعين من بينهم عباس مدني الذي تم الأفراج عنه عام ١٩٨٤م، لتحدث فيما بعد أنتفاضة اكتوبر ١٩٨٨م،المتمثلة بأحداث عنف قادت الى مراجعة النظام لأصدار دستور عام ١٩٨٩م الذي أنهى النظام الشمولي رسمياً، مؤكداً على حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية الى جانب أقراره بشرعية احزاب المعارضة التي على أثره شكلت الكثير من الأحزاب ومنها الإسلامية كـ (جبهة الأنقاذ وحماس والنهضة).[٥٧] حيث لم يمكن شهر واحد على

---

[٥٣] – حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٢، ص١٤٣.

[٥٤] – محمد بن عبد الكريم الجزائري، فضائح تكشفها فخاخ الديمقراطية في الجزائر ، بلامكان ، ١٩٩٣،ص١٠٥.

[٥٥] – هدى ميتكيس، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.

[٥٦] – عمرو عبد الكريم سعداوي ،التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٣٨ ،اكتوبر ،١٩٩٩، ص٦٧.

[٥٧] – حنيفي الهلايلي ، مصدر سبق ذكره،(انترنيت).

صدور الستور حتى برزت الجبهة الإسلامية للأنقاذ بزعامة عباس مدني في مارس ١٩٨٩م فحصلت في ذات العام على ترخيص رسمي بها كحزب سياسي ، لتصبح بذلك أول حزب سياسي اسلامي في البلاد يسمح له بالعمل بصورة رسمية . ولابد من القول أن جبهة الأنقاذ لم تكن الا استمرارية للأنشطة الدعوية والتجمعات الإسلامية التي عدت أرهاصات لقيامها عام ١٩٨٩م، لتكون جبهة اسلامية ذات توجه فكري سلفي نادت بالعودة الى الأسلام بعده السبيل الوحيد للأصلاح والقادر على أنقاذ الجزائر مما تعانيه من أزمات اجتماعية واقتصادية وأستعمار ثقافي فكري بل أنها المؤهل للحفاظ على شخصية الشعب الجزائري التي تعرضت للتغريب والفرنسة.[٥٨]

لقد استطاعت جبهة الأنقاذ الإسلامية ان تفرض نفسها على الساحة السياسية كأكبر قوة معارضة في الجزائر ، لتفوز في المجالس البلدية بحوالي ٥٥% أي ٨٥٣ مقعدا من اجمالي ١٥٤١ مقعد و ٣٢ ولاية من اجمالي ٤٨ ولاية ، كما فازت في الأنتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٩١/١٢/٢٦م بـ١٨٨ مقعدا من مجموع ٢٣١مقعدا ،وكان من المؤكد أن تحصل على الأغلبية المطلوبة لتشكيل لحكومة لو قدر لهذه الأنتخابات (البرلمانية) أن تستمر في جولتها الثانية، التي تأجلت بعد تدخل المؤسسة العسكرية بأسم (المجلس الأعلى للدولة) ، ليتم فيما بعد الغائها ، ثم حظرت الجبهة وفرض قانون الطوارئ الذي يحد من الحرية السياسية والأعلامية . ٥٩ على أثر ذلك تصاعدت عمليات العنف والعنف المضاد على المستويات كافة ، وعندها دخلت الجزائر بؤرة الأزمة الحقيقية . ٦٠

ان النتيجة التي ترتبت على الأنتخابات من فوز جبهة الأنقاذ ، تعّد أمراً طبيعياً وربما متوقعاً ومتلائماً مع طبيعة التحولات التي بدأت الجزائر تشهدها ..الا ان تدخل المؤسسة العسكرية لأنهاء الأنتخابات هو الأمر غير الطبيعي ، ويعارض ما جاء به دستور عام ١٩٨٩م الذي عّد ما حدث خرقاً واضحاً وصريحاً له ، لاسيما المادة (٢٤)، التي اكدت على انهاء الدور السياسي للجيش ليصبح مكلفاً بالدفاع عن وحدة وسلامة اراضي البلاد ، وانحسار مسؤوليته بحفظ استقرار وسيادة الوطن والدفاع عن حدود البلاد.[٦١]

لقد بدت نية المؤسسة العسكرية واضحة في استبعاد جبهة الأنقاذ ، ليس من الوصول الى السلطة فحسب بل استبعادها ايضا من أطار العمل السياسي السلمي على الساحة الجزائرية ، فكانت أولى خطواتها، استدراج الجبهة الى العنف والزج بها في اتون العمل المسلح ، حتى تتوافر الحجة والمبرر الذي يسوغ حلها والتخلص منها .[٦٢]

---

[٥٨] – محمد ابراهيم آدم، مصدر سبق ذكره ،ص١٨٤.

[٥٩] – اسماعيل قيرة ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٧.

[٦٠] – عيسى بن عثمان ، الجزائر من الحوار الشكلي الى الحوار الفعلي ، ملف ظاهرة الحوار الوطني في العالم العربي ، قضايا دولية ، ع٢١٨ ، مارس ، ١٩٩٤،ص٢١.

[٦١] – عمرو عبد الكريم سعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧.

[٦٢] – المصدر السابق ، ص٦٩.

أن تدخل المؤسسة العسكرية مباشرة في الحياة السياسية لوقف المسار الأنتخابي ادى الى ما يسمى في العلوم السياسية بـ(أنغلاق النظام السياسي) الذي يؤدي الى تطرف واستخدام المعارضة للسلاح (حيث خرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة)، فمع اجبار المؤسسة العسكرية الرئيس (بن جديد) على الأستقالة والغاء الأنتخابات وحل جبهة الأنقاذ بالأعتماد على المادة ٣٣ من قانون الجمعيات السياسية الصادرة عام ١٩٨٩م بعدها تشكل خطراً على النظام العام تبعه حملات واسعة لأعتقال اعضاء الجبهة ، ولد ردود افعال من جانب المعارضة الإسلامية باستخدام العنف المسلح لمواجهة النظام أولاً الذي انتقل فيما بعد ليطال الشعب والمجتمع الجزائري بأسره.[٦٣] وهكذا تحولت العلاقة مابين النظام والأسلاميين الى أعتى صورها بعد أنتخابات ١٩٩١م والغاء نتائجها.

أذن أتسمت العلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية بعد حل جبهة الأنقاذ بالتأزم الحاد، الأمر الذي أوضح حقيقة الكشف عن وجود أزمة داخلية لابد من السعي لحلها، مما أدى الى تنوع النظام السياسي لأساليب التعامل مع جبهة الأنقاذ (أساس الأزمة) ما بين التشدد ومحاولات اجراء الحوار مع عناصرها لاسيما الجيش الأسلامي للأنقاذ. فالتشدد من أكثر الأساليب التي أتبعها الرئيس محمد بوضياف تجاه أعضاء الجبهة، أنطلاقاً من عدم دستوريتها حينما حظر الدستور أقامة الأحزاب على أساس ديني ، ليقوم بحملة واسعة من الأعتقالات لقادتها شملت عبد القادر حشاني ورباح كبير ومحمد السعيد بعد أعتقال كل من عباس مدني ونائبه علي بلحاج . بعبارة أخرى ، أن النظام السياسي أعتمد لمواجهة الأسلاميين على دعامتين أساسيتين تمثلت الأولى ، بقمع حاسم في الداخل بعد مرحلة من التسامح النسبي، في حين ركزت الثانية على تكثيف النشاط الدبلوماسي بهدف أغلاق منافذ الساحة الدولية أمام الأسلاميين ومضايقتهم في الخارج مستبعداً أية أمكانية لفتح باب الحوار معهم.[٦٤]

وكما هو معروف ، ان معظم الأنظمة العربية تلجأ الى الحوار ليس لغرض الوصول بالأزمة الى طريقٍ لحلها ، وانما الحوار ما هو الا أداة وسلاح للمراوغة وكسب الوقت على حساب المتحاورون ، فالحوار في تلك الأنظمة ينهض حينما يشهر السلاح وتسفك الأرواح وتسيل الدماء ، فتحاور أملاً في استعادة الشرعية التي داستها الحرب الأهلية ، وبحثاً عن توازن قوى جديد لصالحها عادة ما يكون مؤقتاً.

لذلك عندما أعلن النظام الجزائري أستعداده لفتح الحوار مع القوى السياسية الجزائرية ،أنما كان دافعه الحقيقي ناتجاً من مواجهته لنوعين من الضغوط، الأول هو الضغط الداخلي المتمثل بوقوع الجزائر فيما يشبه حربا أهلية مدمرة ومؤثرة حتى على النظام السياسي نفسه ،والثاني هو الضغط الخارجي متمثلاً في ضعف مصداقية الدولة الجزائرية في الخارج، بفعل انفلات الوضع الداخلي . ورغم بداية الحوار فعلاً، الا أنه ضم بمرحلتيه الأولى والثانية ،الأحزاب والجمعيات السياسية والإسلامية ما عدا جبهة الأنقاذ (أي العنصر

---

٦٣ – **اميرة محمد عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.**

٦٤ – **التقرير السياسي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٥.**

الأساسي في الحوار)، حيث بقت الجبهة خارج الحوار بسبب قرار حلها ، وأصرار السلطة الحاكمة على عدم الأعتراف بها والتحاور مع زعمائها، فضلاً عن الشروط التي وضعها بعض قادتها في خارج الجزائر للحوار مع السلطة ومنها ضرورة اعتراف الحاكمين منذ استقالة (بن جديد) على أنهم أخطأوا، والقيام بأطلاق جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم قادة الأنقاذ ، والغاء كافة القرارات والأجراءات التي أتخذت ضد جبهة الأنقاذ والشروع في رفع كافة العوائق التي تقف في طريق العودة الى ارادة الشعب وأختياره بأستئناف العملية الأنتخابية.[٦٥]

أذن الهدف الحقيقي من وراء قيام النظام السياسي بفتح باب للحوار هو سعيه لجعل الحوار وسيلة لكسب الوقت وامتصاص الغضب ، في الوقت الذي هدفت القوى السياسية الأخرى أستعادة الديمقراطية، مما كشف النقاب على انعدام جدية الحوار للسلطة ، وتصلب موقفها وعدم استجابتها ، الأمر الذي ادى الى فشل عملية الحوار ، رغم ما أسفرت عنه من تشكيل لجنة الحوار الوطني من جانب السلطة.[٦٦]

ومع سياسة المراوغة تلك وكسب الوقت التي أتبعها النظام السياسي ، تتضح مراهنته على نقل صراعه مع جبهة الأنقاذ الى صراع بين الجبهة من جهة والجماعات الإسلامية الجزائرية من جهة اخرى ، محاولاً بذلك احداث انشقاق داخل الحركة الإسلامية الجزائرية ، وهذا هو ما حصل فعلاً .. فبعد الغاء الأنتخابات بدأت تبرز للعلن مجموعات مسلحة مختلفة (كحركة الدولة الإسلامية أو المجلس الأسلامي الأعلى للقوات المسلحة ، والحركة الإسلامية المسلحة) ، ومجموعات اخرى اخذت تنشط في مختلف ارجاء البلاد ، غير ان الجماعة الإسلامية المسلحة التي تشكلت من جماعة التكفير والهجرة وبعض العائدين من افغانستان ، كانت الأكثر قوة ودموية ونهجت خطاً أكثر تشدداً ، واستطاعت كسب انصار واتباع بفضل عملياتها الناجحة في الأماكن الصعبة. ولأن جبهة الأنقاذ كانت تتحرك سياسياً في الداخل والخارج ، فضّلت عدم استخدامها كمظلة يُنفذ من خلالها العمل المسلح المتبع من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة التي رفضت الديمقراطية والحوار،[٦٧] التي دعا اليهما الجيش الأسلامي للأنقاذ الذي (يعكس رأي قيادة الجبهة الإسلامية)،الأمر الذي ادى الى حدوث مواجهات حادة ومنظمة فيما بينهما وصل الأمر الى ان تحكم الجماعة المسلحة بالموت على عباس مدني وعلي بلحاج وكل ممثلي الحزب في المجال السياسي ،أثر تبرأ الجبهة من اعمال الجماعة المسلحة ، قابله من جانبهم شن عمليات كثيرة ضد الجماعة المسلحة لوقف عمليات تشويه الجهاد.[٦٨] وهكذا نجحت السلطة في نقل الصراع الى داخل تيارات الحركة الإسلامية نفسها ليطال من ثم جبهة الأنقاذ.

---

[٦٥] – **عيسى بن سليمان ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٢.**

[٦٦] – **المصدر السابق ،ص ص٤٠-٤١.**

[٦٧] – **تقرير صدام الجماعات المسلحة في الجزائر ،قضايا دولية ، ع٣١٥، يناير ،١٩٩٦،ص١٥.**

[٦٨] – **المصدر السابق ، ص١٦.**

على أساس ذلك يمكن تلخيص الوضع الجزائري حتى عام ١٩٩٥م بفشل جهود الحوار الوطني ، وأنه على الرغم من البوادر الطيبة التي أعقبت الأفراج عن (خمس) من زعماء الجبهة ووضعهم تحت الأقامة الجبرية ، فقد أزداد الوضع سوءاً وذلك لرفض الحكومة رفع القيود عنهم ، فضلاً عن عدم قدرة الجبهة السيطرة على باقي الجماعات الإسلامية المتشددة ، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة التي نشطت في القتل مما أسقط بيدها الكثير من المناطق.[٦٩] وهكذا فكل خطوة قام بها قادة الجبهة نحو الأنفراج والمصالحة الوطنية ، قابلها عشرات الخطوات من الجماعة المسلحة لتفجير الوضع .

أما الرئيس علي كافي فقد سعى الى أتباع منهج التهدئة مع جبهة الأنقاذ وغيرها من التنظيمات الإسلامية في الحركة الإسلامية الجزائرية صب في أتجاه عقد مصالحة وطنية تاريخية دون تحديد الأطراف المشاركة في هذه المصالحة ، الى جانب لجوئه الى الأساليب القمعية بعد فشل كافة جهوده في أستقطاب بعض القيادات الإسلامية سواء المنشقة عن الجبهة أو قيادات التنظيمات الإسلامية الأخرى.[٧٠] بناء على رفض الجبهة أي حوار أو هدنة مع السلطات الجزائرية متوعدة كل من يؤيد ذلك بالموت المحتوم مما عنى ذلك للجميع أستمرار لمواجهة العنيفة ما بين الجبهة والسلطات الجزائرية. الا أن موقف الجبهة هذا قد تغير فيما بعد عندما أعلنت عبر مذكرة وجهها علي بلحاج الى لجنة الحوار الوطني موافقة الجبهة للحوار وفق شروط معينة، في مقدمتها الأفراج عن السجناء السياسيين للجبهة من بينهم عباس مدني ،والغاء القوانين التي صدرت في ظل حالة الطوارئ.[٧١]

وأستمرت محادثات السلام والحوار ما بين الجانبين حتى في زمن اليمين زروال اللذان توصلا الى عقد هدنة بعدم أطلاق النار ، دخلت حيز التنفيذ في بداية اكتوبر ١٩٩٧م وهذا ما يعد أنجازاً سياسياً وأمنياً كبيراً ، أستمر على مدى عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي طبق قانون الوئام المدني التي من أهم مضامينه أصدار عفو شامل لصالح تنظيم الجيش الأسلامي للأنقاذ لدخوله في هدنة مع الدولة ، مع الأبقاء على الحظر المفروض على نشاط جبهة الأنقاذ طالما هناك حكماً قضائياً بحل الجبهة مع أتاحة الفرصة لزعمائها بعد الأفراج عن المعتقلين منهم بممارسة النشاط السياسي بصفتهم الفردية سواء في أطار حزبي جديد يجمعهم تحت تسمية جديدة أو ضمن القضاء السياسي والحزبي القائم والذي يتميز بوجود احزاب اسلامية تنشط بالفعل على الساحة السياسية.[٧٢]

وفعلاً نجح النظام بالقضاء على تنظيمات كثيرة من الجماعات المسلحة ، ولم يبق منها سوى خمسة تنظيمات دموية تتقاسم الأدوار في تنشيط الأعمال الأرهابية وتظهر تحت مسميات منها[٧٣]:-

- الجماعة الإسلامية المسلحة – يقودها رشيد أوكبلي تضم ٦٠ عنصراً.
- الجماعة السلفية للدعوة والقتال – بزعامة حسان خطاب ضمت ٣٠٠-٣٥٠ عنصر .ولها صلة بتنظيم القاعدة.
- جماعة الدعوة السلفية – يقودها محمد بن سليم الأفغاني أو سليم العباسي ،ضمت ٧٠ عنصراً.

---

[٦٩] – **احمد جلال عز الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨.**

[٧٠] – **اميرة محمد عبد لحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٨.**

[٧١] – **المصدر السابق ، ص١٩٨.**

[٧٢] – **المصدر السابق ،ص ١٩٨.**

[٧٣] – **المصدر السابق ،ص ١٩٦.**

- الجماعة السلفية للجهاد –يقودها عبد القادر صوان ، وهو تنظيم قبلي غالبية عناصره من منطقة واحدة تدعى (دراف) ، ضمت ٦٠ عنصراً.
- الجماعة السلفية المقاتلة –يقودها يحيى جواري المدعو بأبو عمار ، ضمت ٨٠ عنصراً.

الخاتمة

بعد أستعراضنا لأهم المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية التي شكلت محوراً أساسياً في التعامل مع النظام السياسي الذي أتخذ توجهاً فكرياً مغايراً لها ، يمكن أبراز أهم الأستنتاجات التي توصل لها البحث منها:-

١. عّد الدور غير الاعتيادي للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية أحد اهم الأسباب التي أوصلت الجزائر لتعيش في ازمة حقيقية ، فحواها أن الجيش هو الحاكم الفعلي للجزائر منذ الأنقلاب الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين عام ١٩٦٥م ،حتى قال احد الساسة الجزائريين ،ان كل البلاد تملك جيوشاً والجيش الجزائري يملك بلاداً. ٧٤ لقد اتسمت البيئة السياسية الجزائرية بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية من خلال سيطرتها على الحزب الواحد وقيامها بالدور التشريعي الى جانب المجلس الشعبي الوطني.

وهكذا ساهم التدخل العسكري في الشؤون السياسية في ارباك النظام السياسي وشل حركته، بحيث صار نمط العلاقة قائما على ان المؤسسة الرئاسية تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية ، لذلك ساد اعتقاد لدى المواطن الجزائري ، ان المؤسسة العسكرية هي مصدر عدم الأستقرار في البلاد . هذه المؤسسة التي دخلت في صدام حتى مع النظام السياسي القائم (بوتفليقة)، لاسيما من موقفه (النظام) حول مسألة عودة الجبهة الإسلامية للأنقاذ الى المعترك السياسي ، خاصة بعد التزامها بقانون الوئام المدني (الذي أطلقه بوتفليقة والخاص بنزع أسلحتها مع قبول الجيش الاسلامي للأنقاذ بوقف اعمال العنف بل وبحل الجيش مقابل العفو العام). [٧٥]

٢. عدم استقرار الحكومات والوزارات وتغييرها المستمر وقصر عمرها ، الذي يمكن تسميته بعدم الأستقرار داخل النظام السياسي نفسه، حيث تتبدل الحكومات الى عدد غير قليل من الشخصيات دون ان يصاحب ذلك تغير جذري وجوهري في سياسة السلطة والنظام الأقتصادي والأجتماعي ، فالجزائر خلال عقد التسعينات تميزت بعدم وجود ثبات في مؤسسة السلطة التنفيذية أي رئاسة الدولة، حيث انه بعد الأحاطة بالرئيس (بن جديد) بسبب موقفه من التعاطي مع الجبهة الإسلامية ، توالى على رئاسة البلاد اربعة رؤساء حتى الآن هم :-(محمد بوضياف –علي كافي – اليمين زروال – بوتفليقة)، وهكذا فالمؤسسة الرئاسية شهدت حالة من التغير السريع غير المعهود في الدول العربية بالنسبة لمدة تولي الرئيس الحكم .

٣. تشتت الحركة الإسلامية بين قيادات مختلفة ففشلت في تجسيد نفسها في زعيم كاريزمي يمكنه تجميع الكل والأنفراد بالقرار، بل انه حتى على مستوى الحركة الواحدة (جبهة الأنقاذ) وجدت شخصيات مؤثرة عدة تتنازع القيادة فيما بينها ، أولها- عباس مدني وثانيها- علي بلحاج وثالثهما- عبد القادر حشاني ، ولكل منهم أسلوبه المختلف ونقاط قوته وضعفه ، ففي الوقت الذي كان حشاني مستعد دائما للتفاوض والحوار ،لاسيما بعد ان قام بأقناع اعضاء الجبهة وانصارها ، بضرورة خوض الأنتخابات التشريعية بعد ان تم اعتقال كل من مدني وبلحاج ، (حتى مثل اغتيال حشاني خسارة شخصية للرئيس بوتفليقة ولمشروعه الطموح في الوئام المدني)، عّد علي

---

[٧٤] – **محمد ايت العربي ، الجيش الجزائري : اللغز الكبير ، مجلة فلسطين المسلمة ،اذار ،١٩٩٤،ص١٠.**

[٧٥] – **بدر حسن شافعي، الجزائر. ماذا بعد مرور اكثر من عقد على الأزمة؟ السياسية الدولية، ع١٤٨،ابريل،٢٠٠٢ ،ص١٠٣.**

بلحاج من أشد الراديكاليين المنادين بمفهوم الجهاد ، فكانت سياسته تعتمد على مفهوم التعبئة من خلال التلويح بالجهاد والرفض الدائم والمنهجي لكل ما هو بدعي . فضلاً عما شهدته الجبهة من اختلافات داخلها وصل الحال الى أنه في عام ١٩٩١م هدّد عباس مدني من قبل بعض اعضاء الجبهة حينما اختلفوا معه وانسحبوا منها متهمينه بأحتكار القرار والأبتعاد عن الشريعة .[٧٦]

٤. دور العامل الخارجي في افشال تجربة التحول الجزائرية ، اذ مثلت الحركة الإسلامية الجزائرية ونجاحها في الأنتخابات ، تهديدا لأقطاب النظام الدولي الجديد بدافع الخوف من نظرية الدومينو، وخوف البلدان المجاورة مثل (تونس والمغرب) وغيرها من انتشار عدوى التحول السياسي . ورغم تباين وجهات النظر لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الجزائرية ، الا ان نقاط الأتفاق الرئيسة بينهما واضحة تمثلت بعدم وصول الأسلاميين الى السلطة ، وأن قبلت الولايات المتحدة امريكية ان تكون لهم نسبة من المشاركة بشكل لا يؤثر على مصالحها ومصالح حلفائها.

[٧٦] – **رياض الصيداوي ، لماذا لم تشهد الجبهة الإسلامية للأنقاذ زعيما كاريزميا ؟، الشبكة العالمية للأنترنيت www.islam on line**